الجيش حزبًا سياسيًا

□ عمر لاجينَر
ترجمه عن التركيّة: بكر صدقي

كنّا نتحدث، في مقالاتنا في مجلة **بيريكيم** منذ مطلع التسعينيّات، عن تصرّف الجيش، في بعض مواقفه ومبادراته، كحزب سياسيّ، وإنْ بمعنى مجازي. ولقد كان هناك ما يَسَّرَ لنا استخدامَ هذا التشبيه، ألا وهو تلك القاعدة «الخفيّة» في نظام تركيا السياسيّ.

فوفقًا لهذه القاعدة، فإنّ السلطة التنفيذيّة (أي الحكومة بصرف النظر عن الأحزاب التي تشكّلتْ منها)، المسيطرةَ بصورة غير مباشرة على السلطة التشريعيّة، لكونها تَمْلك الأغلبيّةَ في البرلمان، لن تستخدمَ السلطةَ التي تمْلكها فعلاً إلا باقتسامها مع الجيش، بل وبربط بقائها في الحكم بموافقته، وذلك باسم البيروقراطية العليا العسكريّة ـ المدنيّة في الدولة. ومن ثمّ كان في وسعنا، بهذا المعنى، أن نعتبر الجيشَ الساقَ الأخرى أو الحزبَ الآخر في حكومةٍ ائتلافيّة، ولو تشكّلتْ هذه من حزبٍ واحد.

غير أنّنا حين استخدمْنا هذا التشبية في التسعينيّات كنّا نقصد أنّ الجيش يتصرّف، في بعض مواقفه ومبادراته، في إطار حساباتٍ تتعلّق بوضعه الخاصّ وأهدافه ومصالحه الخاصّة، ضدّ «طرفٍ» آخر داخل المجتمع والدولة، مبتعدًا بذلك عن كونه جهازًا من أجهزة الدولة. ولم نقصدْ، بل لم نُلمحْ إلى أنّه ينطوي على ميول إلى التحزُّب، بالمعنى الذي سنوضحه بعد قليل؛ ذلك لأنّ سلوكه هذا لم يكن قابلاً للتسويغ أو التفسير إلا بالوضع الخاصّ والمصالح الخاصّة لمجموعاتٍ ومؤسّساتٍ يمثّلها، لا في إطار منطق الدولة وسياستها.

ومع ذلك، كان هذا المسلك «الحزبيّ» يظهر في حالاتٍ وأحداثٍ فرديّة، ولا يمتدّ خارج مستوى «السياسة العليا» في وقتٍ واحد.

في مرحلة انقلاب ١٩٩٧/٢/٢٨، الموصوف بما بعد الحداثي، قامت «مجموعةُ العمل الغربيّة» الذائعة الصيت (داخل الجيش) بإعداد خططٍ «كفاحيّةٍ» ضدّ الموارد الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة لحزب الرفاه (الإسلاميّ بقيادة نجم الدين أربكان)، وقوائمَ سوداءَ ضدّ الصحافيين والإعلاميين الذين قد يعترضون على هذه الإجراءات باسم الديموقراطيّة، ووضعتْها موضعَ التطبيق. بدت هذه الإجراءاتُ، في تلك الفترة، وكأنها عمليّةٌ خاصّةٌ هدفُها استبعادُ حزب الرفاه عن الحكومة، وأنها ستنتهي بعد تحقيق هذا الهدف؛ وظهر الجيشُ هنا وكأنه ذهب إلى ما هو أبعدُ من مجرّد «التصرّف كحزب.» ولكنْ بعد أن استقالت الحكومة الائتلافيّة المشكّلةُ من حزب الرفاه وحزب الطريق القويم، وتشكّلَتْ حكومةٌ من خارج هذين الحزبين؛ وبعدما تعرّض حزبُ الرفاه لهزيمةٍ كبيرة، في الانتخابات العامّة لسنة ١٩٩٩، وتقهقر إلى المرتبة الثالثة بين الأحزاب، قبل أن ينقسم إلى حزبين؛ بدا الجيشُ وكأنه عاد إلى دوره السابق الذي اقتصرتْ تدخّلاتُه في السياسة على ذلك الجزء الذي يدور وراء الأبواب المغلقة لـ «السياسة العليا» (الدولة).

ولكنْ يبدو أنّ النجاح المفاجئ لحزب العدالة والتنمية، في انتخابات العام ٢٠٠٢، كان له أثرُ صدمةٍ أو انقلابٍ طوّحَ بالقشرة ـ المتشقّقةِ أصلاً منذ بعض الوقت ـ لنمط تصرّف الجيش التقليديّ كحزب سياسيّ في بنية الدولة/السلطة. فمنذ تلك اللحظة أخذ الجيشُ يَستخدم تقنياتِ وأدواتِ التدخّل المباشر في الميدان الاجتماعيّ ـ العموميّ، بعد أن كان يسعى، حتّى ذلك الحين، إلى ضبطه مداورةً بواسطة مؤسّسات الدولة ذات الصلة، إذا استثنينا مراحلَ الانقلابات العسكريّة؛ وأصبح أقربَ ما يكون إلى حزبٍ سياسيٍّ «يمارس السياسةَ» بواسطة منظّمات مدنيّة شرعيّة وأخرى شبه عسكريّة غير شرعية، تعمل في خدمة أهدافه واستراتيجيّاته.

بالنسبة إلى المنظّمات المدنيّة الشرعيّة، تمّ تكثيفُ الجهود لتوجيه منظّمات قائمة فعلاً، كجمعيّة الدفاع عن الفكر الأتاتوركيّ وجمعيّة التضامن من أجل الحياة العصريّة، بما يَخدم هذه «السياسةَ،» من غير إهمال لعب دورٍ مؤثّرٍ داخل منظّمات الشباب أو أُسَر الشهداء [قتلى الجيش التركيّ في صراعه ضدّ حزب العمّال الكردستاني] داخل التيّار القوميّ. أما بالنسبة إلى المنظّمات شبه العسكريّة غير الشرعيّة، فنلاحظ، بموازاة شبكة «أرغنكون» الشهيرة التي تتصدّر قائمتَها،

تسارعَ الجهود لتأهيل وتنظيم الكوادر التي يمْكن استخدامُها في عمليّات تحريضيّة، وفي حشد الجماهير، غالبًا بقيادة ضبّاطٍ متقاعدين وبمبادرةٍ منهم.

نحن لا نعْرف طبعًا متى، وكيف بالضبط، اتُّخذ القرارُ بهذه «الهيكلة.» بل يُحتمل ألاّ يكون هناك أيُّ قرار رسميّ بهذا الشأن. لكنّ المعلومات المحدودة والقرائن التي وصلتْ إلى الرأي العامّ بخصوص «الهيكليّة» التي أعلنتْ عن وجودها بواسطة المظاهرات المناهضة لحزب العدالة والتنمية وعمليّات تفجير القنابل والاغتيالات، بدءًا من مطلع السنة الأخيرة من عمر حكومة حزب العدالة والتنمية، وبخاصّةٍ مع اقتراب موعد انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة (ربيع ٢٠٠٧)، دفعتْ إلى الاستنتاج أنّ قرارًا اتُّخذ، رسميًا أو بصورة مبطّنة، منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، بهذا العمل السرّيّ المنظّم. أضف إلى ذلك أنّ الوثائق التي تمّ التأكّدُ من صحّتها بصدد الخطط الانقلابيّة المسمّاة «ضوء القمر» و«الفتاة الشقراء» (٢٠٠٤) تحدّثتْ عن نموذج مشابه في التنظيم والنشاط بهدف «تهيئة البيئة الملائمة للقيام بانقلابٍ عسكريّ، وتكوين رأي عامّ مؤيِّدٍ له»؛ كما كشفتْ أنّ المستوى القياديّ كلَّه داخل الجيش على علم بالفعّاليّات الجارية على قدم وساق في خدمة الهدف المذكور. وبقدر ما نفهمه، فإنّ المستوى القياديّ بأكمله تقريبًا في تراتبيّة الجيش يرى وجوبَ «النضال» ضدّ سلطة حزب العدالة والتنمية، من خلال الروابط شبه السرّيّة مع منظّمات تشبه حزبًا «مدنيًا» شبه شرعيّ. ولكنْ في حين كان بعضُ «الصقور» يَدْفعون باتجاه تسريع الأنشطة المنظّمة لخلق بيئةٍ ملائمةٍ للانقلاب العسكريّ خلال فترة قصيرة للإطاحة بالقوة بحكومة حزب العدالة والتنمية، رأى آخرون ممن رجحتْ كفّةُ الموازين لصالحهم أنّ الإطاحة بالقوة ليست ضروريّة الآن، وأيّدوا استمرارَ البنية التنظيميّة المشار إليها في أنشطتها الهادفة إلى ترهيب حزب العدالة والتنمية والحطّ من اعتباره، لفترةٍ أطول.

النتيجة التي يمكن استخلاصُها من كلّ هذه الأدلة والقرائن هي أنّ الحركة المنظّمة تحت يافطة «العلمانيّة» أو «الجمهوريّة» في العامين الأخيرين بشكلٍ خاصّ، والعلاقات والفعاليّات التي تمت باسمهما، تنطوي جميعًا على منطق تحوُّلِ الجيش إلى حزب سياسيّ، وإنْ لم يكن ذلك بقرارٍ خطّيّ من المستوى القياديّ فيه. وهذا يعني أنّه أصبح، عمليًا، «حزبًا سياسيًا.» وما زال يلعب في المشهد السياسيّ في تركيا دورَ حزب المعارضة الحقيقيّ في مواجهة حكومة حزب العدالة والتنمية. وبموازاة موافقة المعارضة الأخرى (حزبي الشعب الجمهوريّ والحركة القوميّة) على هذا الدور بلا اعتراض، فإنّ حزب العدالة والتنمية بدوره هو على وعي بذلك، ويضع سياسته «المواجهة للمعارضة» على أساس هذا الوعي.

بكلامنا هذا لا نكشف طبعًا عن حقيقةٍ مفاجئةٍ تجهلها أغلبيّةُ المجتمع. فجميع الناس تقريبًا في تركيا يعرفون أنّ الصراع والاستقطاب في الميدان السياسيّ ـ الاجتماعيّ يدور بين حزب العدالة والتنمية من جهة، والجيش من جهة أخرى. ومن يقول ذلك كمن يعلن ما هو معلن. وهذا هو الوضع غير الطبيعيّ، أعني تآلفنا إلى هذا الحدّ مع هذا الواقع الخاصّ بتركيا! فلنضربْ صفحًا عن أكثر التيّارات والحركات السياسيّة التي وُجدت طوال أكثر من قرن (ولو أنّ عددًا منها فقط ما ما زلنا نتذكّر اسمَه)، والتي وعت ما يعنيه النظامُ الجمهوريّ الديمقراطيّ في التقدّم العامّ للمجتمعات البشريّة. فلو أنّها بذلتْ جزءًا من الجهد الذي صرفتْه في الصراع السياسيّ، من أجل نشر هذا الوعي وتكوين مفهوم متماسك للجمهوريّة والديمقراطيّة والإيمان بهما؛ ولو أنها خضّت بهذه الطريقة ثقافتَنا السياسيّةَ التقليديّة؛ فمن المحتمل أننا ما كنّا في الحال الشائعة من التآلف مع وضعٍ بهذا الشذوذ. لطالما ارتفعت الشكوى طبعًا من زيادة وزن الجيش في الحياة السياسيّة عمومًا، ومن كون الانقلابات العسكريّة أمرًا لا يمكن القبولُ به، ومن تصدّر الجيش إلى اليوم واجهةَ المشهد السياسيّ وسلوكه مسلكَ حزب سياسيّ. غير أنّ هذه الشكاوى لم تتجاوزْ مستوى النقّ، ولم تصبح قطّ موضوعًا لمعارضةٍ جدّيّةٍ ومتواصلةٍ وجبهيّة، ولا بطبيعة الحال موضوعَ حملةٍ سياسيّةٍ شاملة.

ولكنْ مهما كان الحديث يدور هنا عن «فيض» وزن الجيش في الحياة السياسيّة، وعن «إرثه» الانقلابيّ، فهذا وذاك ليسا في حقيقتهما سببين بقدْر ما هما نتيجتان. صحيح أنّهما باتا عاملَيْن مؤثّريْن بحدّ ذاتهما في النظام السياسيّ والثقافة السياسيّة، واكتسبا صفةَ التحديد، لكنهما ليسا المصدرَ الأصليّ للمشكلة. وإذا كان لا بدّ من تحديد مصدر أصليّ أو سبب أكثر تجذّرًا، فهو ثقافتنا السياسيّة القديمة التي بدأتْ تتفارق، بعد نقطةٍ محدّدةٍ من تاريخ حداثتنا، وأخذتْ تتشكّل في تيارَيْن متخاصمَيْن هما: التيّار السلطويّ المتمركز حول الدولة، والتيّار الاجتماعيّ ـ الثقافيّ المحافظ. لقد وُلد هذان التيّاران من رحم ثقافتنا السياسيّة القديمة، ولم يشاءا الانفصالَ عنها قطّ، لأنّهما يتغذّيان عليها معًا. ولطالما حافظا كلاهما على أهمّ عناصر هذه الثقافة الموغلة في القدم، وهي: مفهومُ الدولة الواقفة فوق المجتمع، وذهنيّةُ الرعيّة المتجذّرة إلى درجةٍ يتحوّل فيها مفهومُ «المواطنة» الحديث إلى مفهومٍ لفظيّ، وما يرتبط بهما ارتباطًا وثيقًا من معايير سياسيّة مدعَّمةٍ غالبًا بأحكامٍ مسبّقة قوميّة/دينيّة. ولطالما تمّ إضفاءُ مضامين مشوّهة ومقزّمة على أكثر الشعارات والأفكار حداثةً في ظاهرها. على هذا الأساس، «نجح» كلا التيارَيْن المتخاصمَيْن في تسويق مفهومَيْ «الجمهوريّة» و«الديمقراطيّة» اللذيْن تقاسماهما فيما بينهما، وفي تسويق مفهوم المواطن المتمتّع بحقوقٍ وحريّاتٍ لا يجوزُ المساسُ بها ويرى في نفسه شريكًا في السيادة والسلطة والمسؤوليّة، بمضمونٍ يسطّح الوعي. لذلك حين تدلي الأكثريّةُ العظمى بأصواتها للجمهوريين أو الديمقراطيين، تكون في الحالة الأولى قد منحت الحقّ في اتخاذ القرارات التي تمسّ مصيرَ المجتمع إلى مؤسّساتٍ وكوادرَ تعمل بطريقة الـ kooptasyon [الاحتواء أو

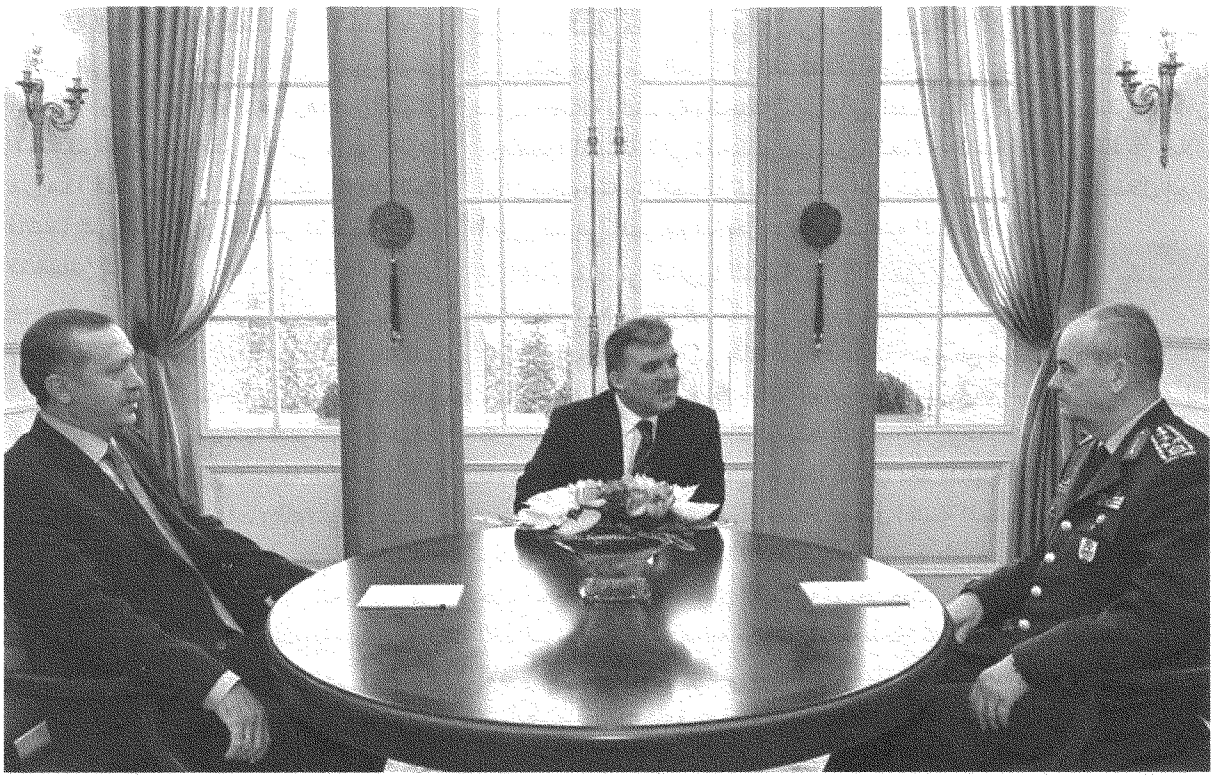

جميع الناس تقريبًا في تركيا يَعْرفون أنّ الصراع يدور بين حزب العدالة والتنمية، والجيش.

الاستيعاب]، وتكون في الحالة الثانية قد عبَّرتْ عما تريده في مَن انتخبتهم ـ والأصحّ في مَن اختاروا لها مَن ستنتخب. وتكون الأكثريّة بذلك قد تقبّلتْ أنّ السيادة والمسؤوليّة وسلطةَ اتخاذ القرارات المصيريّة تبدأ وتنتهي مع هذا الاختيار بين البديلين.

إنّ التيارين اللذين يتقاطعان عند اختزال المواطَنة إلى «الانتخاب» وحده لم تكن لديهما أصلاً أيّةُ هواجس لتطوير وعي وإيمان حقيقيّيْن بالجمهوريّة والديمقراطيّة. العامل الذي كان يُحتمل أن يرغمهما على ذلك، أو يُحتمل أن يبدّد هيمنتهما على الحياة السياسيّة في تركيا بقدْر ما يرغمهما على ذلك، هو التيّارات والحركات الليبراليّة واليساريّة التي هي إفرازٌ مباشرٌ للحداثة، ومثّلَتْ قطيعتها مع التقليد، وقيمها الأصليّة كالتجدُّد والتقدم. معلومٌ أنّ التيّارات الليبراليّة، في جميع المجتمعات تقريبًا، ضمُرتْ منذ البداية باحتمائها تحت أجنحة النزعة المحافظة، في مواجهة التيّارات الراديكاليّة التي تبنّت قيمَ التجدد والتقدّم لغايات مساواتيّة ـ وإنْ لم يكن ذلك بالمقاييس التركيّة ـ وابتعدتْ عن دورها «الإرغاميّ» المفترض المذكور أعلاه.

أما التيّارات الاشتراكيّة ـ المساواتيّة، فقد تراجع اهتمامُها بهذا الدور بقدر انسياقها نحو مقاربة اقتصادويّة تختزل السياسةَ والوعيَ السياسيَّ والوجودَ السياسيَّ إلى مجرّد مشتقّات للاقتصاد والمصالح الاقتصاديّة. هذه المقاربة، التي أبعدتْها عن فكرة أنّ للوعي الديمقراطيّ والوعي بالمواطنة أهميّةً مصيريّةً بحدّ ذاتهما، دفعتْها إلى ممارسة السياسة والتفكير في النضال السياسيّ ضمن قوالب لا تختلف قطّ عن قوالب التياريْن الرئيسيْن. التيّار العامّ للحركات الاشتراكيّة حاد عن أنّ للسياسة/«الاشتغال بالسياسة» مضمونًا وقيمةً وجوديّة في ذاتهما، ولم يتورّعْ عن جعلهما فعّاليّتيْن تابعتيْن لمصالحَ وأهدافٍ اقتصاديّة، أو لتحقيق «مكاسب» يمكن تحويلُها إلى مكاسب اقتصاديّة. لذلك، لم ير التيّار الاشتراكيّ، مثله مثل التيّارات الأخرى، المشكلاتِ النوعيّةَ في ميدان السياسة، كقصور الحقوق والحريّات الفرديّة والتشوّهات المؤسسيّة والبنيويّة في النظام الجمهوريّ الديمقراطيّ، بوصفها مشكلاتٍ مستقلّة، من شأن الاهتمام المعمّقِ بها أن يحفّز ديناميّاتِ التغيير بصورةٍ مباشرة. لقد رأت التيّاراتُ الاشتراكيّة فيها مشكلات ثانويّة تنتمي إلى البناء الفوقيّ. وبلغ بها الأمرُ أن رأت إمكانيّة قيام «ثورة اشتراكيّة» في بلدان لم تسمعْ بشيء اسمُه المواطنة، شأن أفغانستان وأثيوبيا، حيث مجتمعاتٌ لا يتجاوز مستوى الوعي السائد فيها اعتبارَ الجمهوريّة والديمقراطيّة عبارةً عن إسقاط الملك على يد ضبّاط الجيش الملكيّ.

وإذا كانت أكثريّة الحركات الموصوفة بالاشتراكيّة في تركيا تلاقي اليوم صعوبةً في احتلال موقع مستقلّ في المشهد السياسيّ، حيث يدور صراع متصل بين أطرافٍ تخندقتْ وراء قطبي الجمهوريّة العلمانيّة والديمقراطيّة المحافظة، فمردُّ ذلك بصورة رئيسة إلى أنها لم تتحرّرْ بعدُ من المقاربة الموصوفة أعلاه. أكثريّة الاشتراكيين تهرب من صعوباتها إلى الأمام، إمّا بزعم أنّ الصراع لا علاقة له

بالمسألة الحقيقيّة «الاقتصاديّة ـ الاجتماعيّة» لتصل إلى موقف المتفرج القائل «فخّار يكسّر بعضه،» وإمّا أنها تدرك عجزَها عن إظهار الاختلاف النوعيّ، وبالقدر الكافي، لوجهة نظرها عن هذا الطرف أو ذاك في الصراع الدائر، فتلجأ إلى التبرير وتُكثر من الاستدراكات، فتضطرّ إلى تحمّل وضعِ مَنْ لا يُحمَل على محمل الجدّ.

وإحدى الخصائص الرئيسة لهذا الموقف وللمقاربة التي تنتجه هي أنه يُعَرِّف ويعي السياسةَ، ويصوغ مفهومَها للظواهر والأحداث والتطوّرات، على مستوى السلطة السياسيّة وفي الإطار المرجعيّ للمؤسّسات والكوادر التي تلعب دورًا في هذا المستوى. وهو ما يعني، باختصار، النظرَ إلى السياسة من وجهة نظر الحاكمين. في حين أنّ «المقاربة السياسيّة الثوريّة» التي على الحركة الاشتراكيّة أن تمتلكها وتعي أهميتها ومضمونها تقتضي، قبل كلّ شيء، تناولَ السياسة على مستوى «المحكومين،» وتعريفَ الظواهر والأحداث السياسيّة انطلاقًا من هذا المستوى، والبحثَ عن إمكانات وديناميّات التطوّر والنضج السياسيَّيْن، والاشتغالَ على ذلك كلّه في هذا المستوى. لهذا السبب فإنّ السياسة الثوريّة/الاشتراكيّة لا تقْصر اهتمامَها على ما يدور في مستوى الحاكمين، بل تتعدّى ذلك إلى كلّ الظواهر والأحداث في الميدان الاجتماعيّ بأكمله، بحيث يمكن تلخيصُها بلا حرج بأنها «حملةٌ» دائمةٌ لرفع مستوى الوعي السياسيّ من شأنها تنميةُ حجم معارف الفرد أو المواطن العاديّ ومسؤوليّاته وتجاربه. هذا هو السبب الأصليّ لكون التيّار الاشتراكيّ أكثرَ «سياسيّةً» قياسًا إلى التيّارات الأخرى التقليديّة والحديثة التي تَعدّ الفردَ أو المواطنَ العاديّ «ذاتًا» على الورق فقط، ولا يشكّل ابتعادُه العمليّ عن كونه ذاتًا أيَّ هاجسٍ لديها، بل تشجّع على ذلك عمليًا. إذ فقط، وفقط على هذا النحو، يمكن تطويرُ الديناميّات التي تؤدّي إلى تجاوز الديمقراطيّة «التمثيليّة» نحو ديمقراطيّةٍ مباشرةٍ أكثر وأكثر، نحو دفع التمييز بين الحاكمين والمحكومين ــ وهو شكلٌ أكثرُ تجذّرًا من اللامساواة ـ إلى خارج التاريخ، الأمرُ الذي سيعني تحقيقَ أحد أهمّ أبعاد «الهدف النهائيّ» لدى تلك التيّارات الاشتراكيّة.

من زاوية النظر هذه، فإنّ على كلّ من يحْملون صفةَ الاشتراكيّة على محمل الجدّ، حين يتّخذون ـ في الصراع والاستقطاب الدائريْن في «مستوى الحاكمين» بين حزب العدالة والتنمية والجيش ـ موقفَهم المنحاز إلى أولويّة الديمقراطية، أن يوضحوا المسافةَ التي تفصلهم عن حزب العدالة والتنمية، ليس فقط من خلال إبراز محدوديّته وتناقضاته كحزبٍ ديمقراطيّ محافظ، بل أساسًا من خلال إبراز الفارق النوعيّ لمفهومهم الخاصّ عن الديمقراطيّة المباشرة.

إنّ القيام بذلك في الشروط القائمة سيكون بالتوازي مع تشهيرٍ شاملٍ بالانحطاط الذي وقع فيه النظامُ السياسيّ. الظاهرة المركزيّة لهذا الانحطاط هي انسياقُ المؤسّسات والكوادر التي طالما حملتْ صفةَ «مؤسِّس الجمهوريّة والقائم على حمايتها ومراقبتها» إلى موقفٍ يدمِّر جوهر مفهوم الجمهوريّة ويقلبه إلى نقيضه. إذا كان الجيش، بوصفه إحدى المؤسّسات التي حمّلَها النظامُ الجمهوريّ وظيفةَ خدمةِ المجتمع بأسره بلا تمييز، واعتبرَها لهذا السبب أحدَ «أجهزة الدولة،» قد ركّز جهودَه على الصراع ضدّ «عدوّ داخليّ» يكاد يشكّل أغلبيّةَ المجتمع الساحقة، أكثرَ من تركيزه على وظيفته الدفاعيّة الأصليّة ضدّ الخارج، بل ذهب إلى حدّ نسجِه شرنقةً حزبيّةً حول نفسه، أفلا يمكن القولُ إنّه لم يعد جيشًا جمهوريًا بقدْر ما هو حزب من الأحزاب تتألّف نواتُه الصلبةُ من القوّات المسلّحة؟ كذلك هي حالُ مؤسّسات القضاء الأعلى على سبيل المثال، التي انطلقتْ مع قيام الجمهوريّة، حاملةً مسؤوليّةَ تحقيق سيادة القانون والحقوق بمفهومهما الحديث، لكنها ابتعدتْ ـ في السنوات القليلة الماضية بصورة خاصة، بقراراتها المتلاحقة وبمواقفها ـ عن المفهوم الحديث للقانون والحقوق إلى درجةٍ تثير القشعريرةَ. ألم تخفضْ بذلك النظامَ الجمهوريَّ، القائمَ على المفهوم الحديث للحقوق، إلى سويّتها؟

يلتزم حزبُ العدالة والتنمية وحكومتُه الصمتَ أمام هذا الانحطاط. ولا يعود سببُ ذلك إلى أنه يريد الحفاظَ على موقفه المعتدل ولا يريد التشدّدَ في صراعه ضدّ اللاعبين الرئيسين في هذا الانحطاط، بقدر ما يعود إلى أنه لا يرى أيَّ انحطاطٍ من منظوره القاصر إلى النظام الجمهوريّ الديمقراطيّ، وبراغماتيّته السطحيّة التي تمنعه من الرؤية. لا يرى حزبُ العدالة والتنمية من ذلك الانحطاط سوى تجلّياتِه التي تصيبه هو. ومن المحتمل أنه يحْلم بالعمل المشترك مع تلك القوى، بل جرّها إلى صفّه، لو تراجَعَ ما يصيبه من أذاها أو أمكن تلافيه.

التيّار الديمقراطيّ المحافظ، وبخاصةٍ نسختُه القائمةُ في مستوى الحاكمين، يمْكنه تحمُّل هذا الانحطاط بسهولة والتوافقُ والتشابكُ معه. إنّ مشهد النظام الجمهوريّ المتهالك، هذا، يؤكّد قبل كلّ شيء الضرورةَ المصيريّةَ لوعي المواطَنة بمعناها الحقيقيّ، مواطَنة تتحمّلُ مسؤولية القيام بوظيفة الإرادة المؤسِّسة. لا شكّ في أنّ ذلك يتعلّق بامتلاك الوعي والعزيمة الضروريْن لفهم هذا الدور. إنّ المجتمع التركيّ، والاشتراكيين الأتراك خصوصًا ـ إذا كانوا على وعي بصفتهم هذه إلى الآن ـ يقفون في مواجهة هذا الامتحان، بوجودهِم ونضجِهم وثقتِهم بالذات وإرثِهم الثقافيّ.

عمر لاجينر

رئيس تحرير المجلّة الاشتراكيّة الشهريّة، **بيريكيم**.